

## بيان عام - منظمة العفو الدولية

التاريخ: 16 يوليو/تموز 2020 رقم الوثيقة: MDE 17/2672/2020

# الكويت: أوفوا بالتزامات المعاهدة الخاصة بحقوق المرأة

ترحب منظمة العفو الدولية بقبول الكويت للتوصيات التي تضمن حصول فئة البدون من سكان الكويت الأصليين، من غير حاملي الجنسية، على فرص متساوية في التعليم والرعاية الصحية والتوظيف<sup>1</sup> وبعض التوصيات المتعلقة باكتسابهم الجنسية<sup>2</sup>. نأسف لرفض الكويت للتوصيات الأخرى<sup>3</sup>، بما في ذلك تلك التي من شأنها أن تذهب أبعد من ذلك نحو إنهاء وضع انعدام الجنسية، واحترام حق كل فرد في الحصول على جنسية<sup>4</sup>، ومن المثير للقلق البالغ أن تؤكد الكويت على أنه "لا يوجد في الكويت عديمي جنسية"؛ بل يوجد "مقيمون بصورة غير قانونية" فحسب<sup>5</sup>.

ونأسف أيضاً لرفض الكويت للتوصيات بالانضمام إلى المعاهدات التي تحمي حقوق العمال المهاجرين<sup>6</sup>، الذين يشكلون، وفقاً للتقديرات الرسمية الكويتية، 70% من السكان، والانضمام إلى المعاهدات الخاصة بحقوق اللائقين<sup>7</sup>. ونأسف لرفض الكويت للدعوات التي تطالبها بجعل قوانينها تتماشى مع الحق في حرية التعبير، والتجمع، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها<sup>8</sup>. إن قبول الكويت للتوصيات الخاصة بالتنفيذ الكامل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أمر جدير بالترحيب<sup>9</sup>، إلا أنها للأسف قد رفضت العديد من التوصيات التي يلزم تنفيذها حتى تتمثل لتلك المعاهدة. ونحث الكويت على إعادة النظر في رفضها للتوصيات بإزالة المواد 153 و182 و198 على التوالي من قانون الجزاء<sup>10</sup> التي تتعامل مع "جرائم الشرف" للمرأة كجناية، وتشترع اختطاف المرأة عندما يحصل الخاطف على إذن من وليها بالزواج منها، وتجرم أشكال عديدة من الممارسة الجنسية بالتراضي. ونأسف لرفض الكويت للتوصية بضمان "المساواة الكاملة بين المرأة والرجل"<sup>11</sup> والتوصيات بتجريم العنف الجنسي والاعتصاب في إطار الزواج<sup>12</sup>، وجعل كل من قانون الأحوال الشخصية<sup>13</sup> وقانون الجنسية محايداً<sup>14</sup> من حيث النوع الاجتماعي، وجمع البيانات عن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي<sup>15</sup>. وهذه الموافقات لا تتفق مع التزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ونأسف بشدة أيضاً لرفض الكويت لجميع التوصيات الخاصة بوقف استخدام عقوبة الإعدام أو وقفها مؤقتاً<sup>16</sup>، للانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري<sup>17</sup>، أو قبول مراقبة الأمم المتحدة لقضايا حقوق الإنسان وفحصها<sup>18</sup>.

## خلفية

في 16 يوليو/تموز 2020، تبنى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة نتائج الاستعراض الدوري الشامل لسجل الكويت، خلال دورته الأربعة والأربعين. النص المذكور أعلاه هو عبارة عن نسخة - مزودة بالحواشي - موسعة قليلاً من بيان منظمة العفو الدولية بشأن النتائج قبل اعتماد التقرير النهائي.

<sup>1</sup> التوصيات 157.295 و-301.

<sup>2</sup> التوصيات 298-300، -294، -294، -157.291.

<sup>3</sup> التوصيات 297، -157.296 ("ملحوظة"، مرفوضة بالفعل).

<sup>4</sup> التوصيات 157.16، -151، -151، -151 (مرفوضة على حد سواء)، -293، -157.296 ("ملحوظة" مرفوضة بالفعل)، -302، -302 (مرفوضة).

<sup>5</sup> وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/44/17/Add.1، ص. 17.

<sup>6</sup> التوصيات 43-157.40. كما رفضت الكويت قبول التوصية رقم 157.163 الصادرة عن إيطاليا بإنهاء نظام الكفالة، زاعمة أن هذا النظام غير موجود بموجب القانون الحالي. A/HRC/44/17/Add.1، ص. 10.

<sup>7</sup> التوصيات 280، -157.43.

<sup>8</sup> التوصيات 152، -150، -67، -66، -157.49. وتزعم الكويت أنها تقبل التوصية رقم 157.49 جزئياً، لكنها ترفض الجوهر القانوني لهذه التوصية. كما تذكر الكويت أنها تأخذ في الاعتبار التوصيات 157.66 و-67 و-150 و-152، لكنها ترفض هذه التوصيات بشكل فعال بالتصريح بأنها لن تعدل قوانينها الخاصة بالتعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع. تؤكد الكويت أن هذه القوانين تمثل بالفعل للقانون الدولي لحقوق الإنسان). الكويت مستعدة عموماً لقبول توصيات تتعلق بحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وتوجه دعوات عامة، دون أن تذكر قوانين أو أحكام محددة من القانون تحتاج إلى تغيير. التوصيات 160، -158، -155، -153، -149، -157.145 (جميعها مقبولة) تندرج في هذه الفئة.

<sup>9</sup> التوصيات 18، -157.17.

<sup>10</sup> التوصيات 231، -94، -90، -89، -86، -157.63. وتزعم الكويت أنها تقبل التوصية 157.63 جزئياً، ولكنها ترفض المضمون القانوني لهذه التوصية.

<sup>11</sup> A/HRC/44/17/Add.1، ص. 5. عرّفت المادة 198 من قانون الجزاء خطأ على أنها المادة 197 في التوصية.

<sup>12</sup> A/HRC/44/17/Add.1، ص. 14. رفض هذا الجانب من التوصية 157.239.

<sup>13</sup> التوصيات 211، -122، -157.57، -84، -83، -157.78.

<sup>14</sup> التوصيات 245، -231، -213، -85، -79، -157.76.

<sup>15</sup> التوصية 157.76.

<sup>16</sup> التوصيات 133-131، -128، -126، -124، -123، -121، -117، -10، -157.1.

<sup>17</sup> التوصيات 36، -35، -157.13.

<sup>18</sup> التوصيات 37، -15، -11، -157.2.